فـؤاد معـلال
دكتور للدولة في الحقوق
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

شرح القانون التجاري

نظرية التاجر والنشاط التجاري

- ✓ التاجر ونشاطه التجاري
- ✓ الأصل التجاري
- ✓ الكراء التجاري
- ✓ ضوابط المنافسة التجارية
- ✓ الملكية الصناعية

الطبعة السادسة - مزيدة ومنقحة

دار الآفاق المغربية

الفـــهـــرس

تقديم الطبعة السادسة 5

فصل تمهيدي 15

مدخل إلى دراسة القانون التجاري 15

المبحث الأول. التعريف بالقانون التجاري وبيان خصائصه 15

المطلب الأول. التعريف بالقانون التجاري 15

أولا. المقصود بالقانون التجاري 15

ثانيا. المقصود بالتجارة 16

ثالثا. مواضيع القانون التجاري بين التشتت والالتئام 18

1. المؤسسة التجارية 18

2. محيط المؤسسة التجارية 19

رابعا. تمييز مفهوم القانون التجاري عن بعض المفاهيم المقاربة 20

1. القانون التجاري وقانون المقاولة 20

2. القانون التجاري وقانون الأعمال 21

3. القانون التجاري والقانون الاقتصادي 22

المطلب الثاني. خصائص التجارة ومميزات القانون التجاري 22

الفرع الأول. خصائص التجارة 22

أولا – اعتماد التجارة على السرعة 22

ثانيا – اعتماد التجارة على الائتمان 23

الفرع الثاني : مميزات القانون التجاري 25

أولا – على مستوى الحلول القانونية 25

1. الكراء التجاري والكراء العادي 25

2. حرية إثبات الالتزامات التجارية 26
3. ضمانات تسديد الديون التجارية 27
أ ـ توقف المدين عن الدفع بين القانون المدني والتجاري 27
ب ـ تضامن المدينين 27
ج ـ إنذار المدين بالتنفيذ 28
د ـ الإمهال القضائي..... 28
4 ـ معدل الفائدة التجارية 29
5 ـ التقادم المسقط 29
6 ـ الأهلية لممارسة العمل المدني وممارسة العمل التجاري 30
ثانيا ـ على مستوى التقنيات المستعملة ..... 30.
1 ـ عدم إبلائه أهمية كبيرة لشخص المتعاقدين 31
2 ـ إعطاؤه أهمية كبيرة للشكلية 31
3 ـ إعطاؤه أهمية كبيرة للأمر الظاهر 32
4 ـ اعتماده على الشهر 32
5 ـ الحاجة إلى تطور القانون التجاري باستمرار 33
المبحث الثاني. نشوء القانون التجاري وتطوره 33
المطلب الأول ـ نشوء القانون التجاري وتطوه في العالم 34
الفرع الأول ـ في العصر القديم 34
أولا ـ في الحضارات الشرقية القديمة 34
ثانيا ـ عند الإغريق..... 35
ثالثا ـ عند الرومان..... 35
الفرع الثاني ـ في العصر الوسيط 36
الفرع الثالث ـ في العصر الحديث..... 37
الفقرة الأولى ـ في بداية العصر الحديث..... 37
الفقرة الثانية ـ في الوقت الحاضر 39
المطلب الثاني ـ تطور التجارة والقانون التجاري بالمغرب..... 40

الفرع الأول ـ مرحلة ما قبل الحماية 40
الفرع الثاني ـ في عهد الحماية 41
الفرع الثالث ـ في عهد الاستقلال 41
المبحث الثالث ـ مصادر القانون التجاري 49
المطلب الأول ـ المصادر الرسمية للقانون التجاري 49
أولا ـ التشريع 49
ثانيا ـ العرف والعادات الاتفاقية التجارية 55
المطلب الثاني ـ المصادر التفسيرية للقانون التجاري 58
أولا ـ الاجتهاد القضائي ـ المحاكم التجارية 58
1 ـ تكوين المحاكم التجارية وتنظيمها 60
2 ـ اختصاصات المحاكم التجارية 61
أ ـ الاختصاص النوعي 61
ب ـ اختصاصات رئيس المحكمة التجارية 65
ج ـ الاختصاص القيمي للمحكمة التجارية 67
3 ـ المسطرة أمام المحاكم التجارية 68
ثانيا ـ التحكيم التجاري 69
ثالثا ـ الفقه التجاري 71
المبحث الرابع ـ أساس نظرية التاجر والنشاط التجاري في مدونة التجارة 72
المطلب الأول ـ «المقاولة» كأساس لبناء القانون التجاري المغربي الجديد 73
المطلب الثاني ـ مدى انسجام نظرية المقاولة مع المفاهيم التي بنيت عليها مدونة التجارة 75
أولا ـ «المقاولة» والاعتياد والنشاط الحرفي، توافق أم تنافر؟ 75
1 ـ موقع الاعتياد من مفهوم المقاولة 75
2 ـ موقع النشاط الحرفي من «المقاولة» 77
ثانيا ـ «النشاط» و«المقاولة» و«الحرفة و«المهنة» أو الحضور النسبي للمقاولة في المدونة الجديدة 79

1 ـ المقصود بـ«النشاط» في علاقته بـ«المقاولة» و«الحرفة» و«المهنة» 79
2 ـ الحضور النسبي لنظرية المقاولة في القانون التجاري المغربي الجديد..... 80

القسم الأول
اكتساب صفة «تاجر» 83

الباب الأول
الأنشطة التجارية 87

الفصل الأول
مقومات العمل التجاري 89

أولا ـ نظرية المضاربة 89
ثانيا ـ نظرية الوساطة في التداول 89
ثالثا ـ نظرية المقاولة أو المشروع 90

الفصل الثاني
أنواع الأعمال التجارية 92

المبحث الأول ـ الأعمال التجارية الأصلية 92
المطلب الأول ـ الأنشطة التجارية بطبيعتها 93
الفرع الأول ـ التسويق والتوزيع 94
الفقرة الأولى ـ شراء المنقولات أو اكتراؤها لأجل إعادة بيعها أو تأجيرها 94
أولا ـ الشراء أو الاكتراء 95
1 ـ الزراعة 96
2 ـ الإنتاج الفكري 97
3 ـ المهن الحرة 97
ثانيا ـ بالنسبة للاكتراء وروده على المنقولات 98
ثالثا ـ حصول الشراء أو الاكتراء بنية إعادة البيع أو الإيجار 98
رابعا ـ نية جني الربح 99

الفقرة الثانية ـ شراء العقارات بنية بيعها 99
الفقرة الثالثة ـ التزويد بالمواد والخدمات 100
الفقرة الرابعة ـ توزيع الماء والكهرباء والغاز 101
الفرع الثاني ـ الصـنـاعـة 102
الفقرة الأولى ـ التنقيب عن المناجم والمقالع واستغلالها 103
الفقرة الثانية ـ النشاط الصناعي والحرفي 103
الفقرة الثالثة ـ الطباعة والنشر 105
الفقرة الرابعة ـ البناء والأشغال العمومية 106
الفرع الثالث ـ الخدمات التجارية 106
الفقرة الأولى ـ أعمال الوساطة 107
أولا ـ السمسرة 107
ثانيا ـ الوكالة بالعمولة 108
ثالثا ـ الوكالة التجارية 108
رابعا ـ مكاتب ووكالات الأعمال 109
خامسا ـ التوطين 110
سادسا ـ البيع بالمزاد العلني 111
سابعا ـ استغلال المستودعات والمخازن العمومية 111
الفقرة الثانية ـ الخدمات المالية 112
أولا ـ البنك والقرض والمعاملات المالية 112
1 ـ أعمال البنك 113
2 ـ القرض 113
3 ـ المعاملات المالية 113
ثانيا ـ التأمين بالأقساط الثابتة 116
الفقرة الثالثة ـ الخدمات الاجتماعية والترفيهية 118
أولا ـ النقل 118
ثانيا ـ البريد و الاتصالات 118

ثالثا ـ تنظيم الملاهي العمومية 119
المطلب الثاني ـ الأعمال التجارية الشكلية..... 119
الفرع الأول ـ الكمبيالة والسند لأمر 120
الفرع الثاني ـ الشركات التجارية..... 121
المبحث الثاني .الأعمال التجارية بالتبعية..... 122
المطلب الأول ـ مبررات وشروط الأعمال التجارية بالتبعية..... 122
أولا ـ مبرراتها..... 122
ثانيا ـ شروط اعتبار العمل المدني تجاريا بالتبعية 123
المطلب الثاني ـ تطبيقات الأعمال التجارية بالتبعية..... 124
أولا ـ العلاقات التعاقدية..... 124
ثانيا ـ العلاقات غير التعاقدية 124
ثالثا ـ علاقات تستعصي على نظرية الأعمال التجارية بالتبعية 126
المبحث الثالث .الأعمال المختلطة 126
أولا ـ تعريفها 126
ثانيا ـ النظام القانوني للعمل المختلط..... 126
ثالثا ـ تطبيقات الأعمال المختلطة..... 128
1. الاختصاص القضائي..... 128
2 ـ الإثبات..... 129
3 ـ تضامن المدينين..... 129

الباب الثاني
شروط اكتساب صفة التاجر..... 131

الفصل الأول
ممارسة التجارة على سبيل الاعتياد أو الاحتراف..... 132

أولا ـ معنى الاعتياد والاحتراف..... 132
ثانيا ـ الاحتراف العلني والاحتراف المستتر..... 133

ثالثا ـ الاحتراف وتعدد المهن 134
رابعا ـ احتراف عمل تجاري غير مشروع..... 134
خامسا ـ الاحتراف والتاجر الصغير – نظام المقاول الذاتي..... 135
سادسا ـ الاحتراف ومزاولة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى
للتجارة 137

الفصل الثاني

مزاولة الشخص التجارة لحسابه الخاص 139

الفصل الثالث

أهلية مزاولة التجارة..... 140

المبحث الأول. توفر الشخص على الأهلية القانونية 140
أولا ـ اكتمال الأهلية..... 140
ثانيا ـ نقصان الأهلية 141
1 ـ الصغير المميز 141
2 ـ ناقص الأهلية المأذون له بإدارة جزء من أمواله..... 143
3 ـ ترشيد ناقص الأهلية 143
ثالثا ـ انعدام الأهلية..... 143
رابعا ـ أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة 143

المبحث الثاني. المنع من مزاولة التجارة واكتساب صفة «تاجر»..... 147
أولا ـ حالات التنافي 147
ثانيا. حالات السقوط 148
ثالثا ـ حالات الاحتكار العمومي 148
رابعا ـ حالات الرخصة أو الإذن الإداري 149

القسم الثاني
التزامات التاجر وحقوقه 151

الباب الأول
التـزامـات التـاجـر 153

الفصل الأول
مسك المحاسبة والمحافظة على المراسلات 154

المبحث الأول. الغاية من مسك المحاسبة 156

المبحث الثاني. الوثائق المحاسبية وقواعد مسكها 157

المطلب الأول. الوثائق المحاسبية 157

الفرع الأول. الدفاتر المحاسبية 157

أولا. الدفاتر الإلزامية 157

1. دفتر اليومية 158

2. دفتر الأستاذ 158

3. دفتر الجرد 159

ثانيا. الدفاتر الاختيارية 160

1. دفتر المسودة 160

2. دفتر المخزن 160

3. دفتر الصندوق 160

4. دفتر الأوراق التجارية 160

الفرع الثاني. القوائم التركيبية 160

الفرع الثالث. ملف المراسلات الصادرة والواردة 162

المطلب الثاني. قواعد مسك وتنظيم المحاسبة 163

الفرع الأول. كيفية مسك المحاسبة 163

أولا. المحاسبة الورقية 163

ثانيا. الوضع القانوني للدفاتر المحاسبية الممسوكة بشكل إلكتروني 163

الفرع الثاني. مدة الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية 164
الفرع الثالث. جزاء الإخلال بقواعد مسك المحاسبة 165
1. الجزاءات المدنية 165
2. الجزاءات الجنائية 166
المبحث الثالث. حجية المحاسبة في الإثبات 167
المطلب الأول. مبدأ الإثبات بواسطة المحاسبة 167
المطلب الثاني. الإثبات لمصلحة تاجر أو ضده 168
أولا. الإثبات لمصلحة التاجر صاحب المحاسبة 168
ثانيا. الإثبات ضد التاجر صاحب المحاسبة 168
المطلب الثالث. كيفية استعمال المحاسبة في الإثبات 170
أولا. التقديم 170
ثانيا. الاطلاع 171

الفصل الثاني
القيد في السجل التجاري 174

المبحث الأول. مفهوم السجل التجاري ووظائفه 174
أولا. مفهومه 174
ثانيا. وظائفه 175
1. الإخبار 175
2. الشهر 175
3. اكتساب صفة «تاجر» 176
4. الإحصاء 176
5. الرقابة 176
المبحث الثاني. تنظيم السجل التجاري بالمغرب 177
المطلب الأول. السجل التجاري المحلي 177
المطلب الثاني. السجل التجاري المركزي 179

المبحث الثالث. أحكام القيد في السجل التجاري 180
المطلب الأول. الأشخاص الواجب عليهم القيد 180
المطلب الثاني. أجل القيد 182
المطلب الثالث. البيانات الواجب قيدها 183
الفقرة الأولى. المعلومات الواجب التصريح بها في طلبات القيد 183
أولا. بالنسبة للأشخاص الذاتيين 183
ثانيا. بالنسبة للشركات التجارية 184
ثالثا. بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي 185
رابعا. بالنسبة للمجموعات ذات النفع الاقتصادي 186
الفقرة الثانية. الوقائع والتصرفات التي يجب التصريح بها في السجل التجاري ... 186
المطلب الثالث. جزاءات عدم التسجيل، أو القيد الكاذب 187
1. جزاءات مدنية 187
2. جزاءات جنائية 187

الباب الثاني
حقوق التاجر 189

الفصل الأول
الأصل التجاري 190

المبحث الأول. مفهوم الأصل التجاري ومقوماته 190
المطلب الأول. مفهوم الأصل التجاري وطبيعته القانونية 190
الفرع الأول. مفهوم الأصل التجاري 190
فقرة أولى. تعريف الأصل التجاري 190
فقرة ثانية. الأصل التجاري الالكتروني 193
فقرة ثالثة. تمييز الأصل التجاري عن بعض المفاهيم المشابهة 193
أولا. الأصل التجاري والمقاولة 195
ثانيا. الأصل التجاري والشركة 195

فقرة رابعة ـ نشوء الأصل التجاري و زواله 196
أولا ـ نشوء الأصل التجاري..... 196
ثانيا ـ زوال الأصل التجاري..... 199
فقرة خامسة ـ ارتباط الأصل التجاري بممارسة نشاط تجاري 201
فقرة سادسة ـ تعدد أصول المقاولة الواحدة، وتفرع الأصل الواحد..... 202
الفرع الثاني ـ الطبيعة القانونية للأصل التجاري 202
فقرة أولى ـ تكييف الفقه للأصل التجاري 203
أولا ـ نظرية المجموعة القانونية للأموال أو الذمة المستقلة..... 203
ثانيا ـ نظرية المجموعة الواقعية للأموال 203
ثالثا ـ نظرية الملكية المعنوية 204
الفقرة الثانية ـ قصور مؤسسة الأصل لتجاري 205
المطلب الثاني ـ عناصر الأصل التجاري 206
الفرع الأول ـ العناصر المشكلة للأصل التجاري 207
الغصن الأول ـ العناصر اللازمة لقيام الأصل التجاري 207
فقرة أولى ـ رصيد التاجر من الزبائن 208
فقرة ثانية ـ السمعة التجارية..... 211
الغصن الثاني ـ العناصر الاختيارية الممكن أن تدخل في تشكيل الأصل التجاري. 211
الفقرة الأولى ـ العناصر المعنوية 212
البند الأول ـ حق الكراء التجاري 212
أولا ـ مفهومه وتطور القانون المنظم له 212
1 ـ مفهومه 212
2 ـ تطور القانون المنظم للكراء التجاري..... 213
ثانيا ـ النظام القانوني للكراء التجاري 214
1 ـ نطاق تطبيق أحكام الكراء التجاري..... 214
1 ـ 1 ـ من حيث الأشخاص 214

1 . 2 . من حيث العقارات 214
أ – العقارات التي تسري عليها أحكام الكراء التجاري..... 214
ب – العقارات التي تخرج من نطاق الكراء التجاري..... 215
2 . تجديد الكراء التجاري 219
2 . 1 . ضوابط تجديد الكراء التجاري..... 219
2 . 2 . الآثار القانونية للتجديد..... 220
أ . تفويت الكراء التجاري 220
ب . تأجير العقار من الباطن 222
3 . إنهاء المكري للكراء التجاري..... 223
3 . 1. توجيه إنذار بإنهاء الكراء..... 223
3 . 2. عرض الأمر على المحكمة..... 225
أ – المصادقة على الإنذار..... 225
ب – تعويض المكتري عن الضرر..... 226
ب . 1 . حالات استحقاق التعويض..... 226
1 . الإفراغ بسبب الرغبة في هدم البناء لأجل إعادة بنائه 226
2 . الإفراغ لأجل توسيع المحل أو تعليته..... 228
3 . إفراغ السكن الملحق بالمحل 228
ب . 2 . حالات عدم استحقاق التعويض 229
1. إذا لم يؤد المكتري الوجيبة الكرائية 229
2. إذا أحدث المكتري تغييرا بالمحل بدون موافقة المكري..... 230
3. إذا غير المكتري نشاطه التجاري بدون موافقة المالك..... 231
4. إذا كان المحل آيلا للسقوط..... 231
5. إذا هلك المحل بفعل المكتري أو بسبب القوة القاهرة أو حادث فجائي..... 231
6. إذا عمد المكتري إلى كراء المحل من الباطن خلافا لعقد الكراء..... 231
7. إذا فقد الأصل التجاري عنصر الزبناء والسمعة..... 231

4 ـ الاختصاص القضائي بقضايا الكراء التجاري 232
البند الثاني ـ العنوان التجاري..... 233
أولا ـ مفهومه 233
ثانيا ـ حماية العنوان التجاري 234
البند الثالث ـ الشعار..... 235
البند الرابع ـ حقوق الملكية الصناعية 235
البند الخامس ـ حقوق الملكية الأدبية والفنية..... 235
البند السادس ـ الرخص الإدارية 236
الفقرة الثانية ـ العناصر المادية 236
البند الأول ـ المعدات والأدوات 236
البند الثاني ـ البضائع 236
الفرع الثاني ـ عناصر المستبعدة من الأصل التجاري 238
الغصن الأول ـ عدم شمول الأصل التجاري للعقار 238
الغصن الثاني ـ استبعاد ديون التاجر وحقوقه الشخصية المرتبطة بنشاطه التجاري..... 238
الغصن الثالث ـ استبعاد العقود المتصلة باستغلال الأصل التجاري 238
المبحث الثاني ـ أهم العقود الواردة على الأصل التجاري..... 240
المطلب الأول ـ بيع الأصل التجاري..... 241
الفرع الأول ـ شروط بيع الأصل التجاري 241
فقرة أولى ـ الأركان العامة في عقد بيع الأصل التجاري 241
أولا ـ بالنسبة للرضا 242
ثانيا ـ بالنسبة للمحل..... 242
1. تحديد المبيع 242
2 ـ تحديد ثمن البيع..... 243
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية الخاصة ببيع الأصل التجاري 244

أولا ـ الكتابة..... 244
ثانيا ـ شهر البيع..... 247
الفرع الثاني ـ آثار بيع الأصل التجاري..... 248
فقرة أولى ـ بالنسبة لدائني البائع..... 249
أولا ـ حق التعرض..... 249
ثانيا ـ حق كسر ثمن البيع وإجراء المزايدة العلنية..... 250
فقرة ثانية ـ بالنسبة للبائع..... 251
أولا ـ حقوق البائع..... 251
1 ـ حق الامتياز على ثمن البيع..... 251
2 ـ حق طلب فسخ البيع..... 252
ثانيا ـ التزامات البائع..... 253
1 ـ ضمان عمل البائع الشخصي ـ الالتزام بعدم المنافسة..... 253
2 ـ ضمان البائع لاستحقاق الأصل التجاري..... 254
3 ـ ضمان البائع للعيوب الخفية..... 254
فقرة ثالثة ـ بالنسبة للمشتري..... 254
المطلب الثاني ـ رهن الأصل التجاري..... 255
الفرع الأول ـ شروط رهن الأصل التجاري..... 256
فقرة أولى ـ تحديد العناصر المشمولة بالرهن..... 256
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية في رهن الأصل التجاري..... 257
أولا ـ كتابة العقد..... 257
ثانيا ـ قيد الرهن في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة..... 257
الفرع الثاني ـ آثار رهن الأصل التجاري..... 260
الفقرة الأولى ـ آثار الرهن تجاه المدين الراهن..... 260
الفقرة الثانية ـ آثار الرهن في مواجهة الدائن المرتهن..... 261
أولا ـ حق الأولوية..... 261

ثانيا ـ حق التتبع 262
ثالثا ـ الحق في الإعلام 262
رابعا ـ التنفيذ على الأصل التجاري (تحقيق الرهن) 266
1 ـ طرق تحقيق الرهن 266
2 ـ مسطرة تحقيق الرهن 267
أ ـ توجيه الإنذار وتقييده في السجل الوطني للضمانات المنقولة 267
ب ـ المسطرة بحسب طرق تحقيق الرهن 268
ب ـ 1 ـ تملك الدائن المرتهن للأصل التجاري المرهون 268
ب ـ 2 ـ بيع الأصل التجاري المرهون بالتراضي 269
ب ـ 3 ـ تحقيق الرهن عن طريق استصدار أمر بتملك الأصل التجاري 270
ب ـ 4 ـ تحقيق الرهن عن طريق البيع القضائي 270
فقرة ثانية ـ آثار الرهن في مواجهة الدائنين العاديين 272
المطلب الثالث التسيير الحر للأصل التجاري 273
الفرع الأول التعريف بالعقد وطبيعته القانونية 274
فقرة أولى ـ تعريف عقد التسيير الحر 274
فقرة ثانية ـ الطبيعة القانونية لعقد التسيير الحر 276
الفرع الثاني ـ شروط صحة عقد التسيير الحر 277
فقرة أولى ـ الأركان العامة في عقد التسيير الحر 277
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية في عقد التسيير الحر 279
أولا ـ تحديد الشروط الشكلية المتطلبة لانعقاد العقد 279
ثانيا ـ شهر عقد التسيير الحر 281
1 ـ كيفية الشهر 281
1.1 ـ القيد في السجل التجاري 281
أ ـ بالنسبة للمكري 282
ب ـ بالنسبة للمسير الحر 283
1.2 ـ النشر 284

2 ـ الجزاءات المترتبة على الإخلال بالشهر 284
الفرع الثالث ـ آثار عقد التسيير الحر 286
فقرة أولى ـ أثار العقد فيما بين طرفيه 286
أولا ـ آثار العقد بالنسبة للمكري 286
ثانيا ـ آثار العقد بالنسبة للمسير الحر 287
فقرة ثانية ـ آثار العقد بالنسبة للغير 288
أولا ـ بالنسبة لدائني المكري 289
ثانيا ـ بالنسبة لدائني المسير الحر 291
ثالثا ـ بالنسبة لمكري العقار 292
رابعا ـ بالنسبة لمشتري الأصل التجاري 293
المطلب الرابع ـ تقديم الأصل التجاري حصة في شركة 293
فقرة أولى ـ الشروط الشكلية للتقديم 295
فقرة ثانية ـ حقوق دائني مقدم الأصل التجاري وحقوق شركائه 295
المبحث الثالث ـ الأصل التجاري وحرية المنافسة 296
المطلب الأول ـ الحماية من المنافسة غير المشروعة 298
الفرع الأول ـ تعريف المنافسة غير المشروعة 298
الفقرة الأولى ـ مفهوم المنافسة غير المشروعة 298
الفقرة الثانية ـ المنافسة غير المشروعة وتزييف حقوق الملكية الصناعية 300
الفقرة الثالثة ـ المنافسة غير المشروعة والمنافسة الممنوعة 303
الفرع الثاني ـ الأساس القانوني للمنافسة غير المشروعة 303
الفرع الثالث ـ جزاء المنافسة غير المشروعة 305
أولا ـ الخطأ 305
1 ـ أعمال المنافسة غير المشروعة التقليدية 306
أ ـ إحداث الخلط في أذهان الزبائن 306
ب ـ تشويه السمعة 307

ج. بث الاضطراب في مؤسسة المنافس أو في السوق ككل 307
2. الأفعال الطفيلية: صورة جديدة من أفعال المنافسة غير المشروعة 309
ثانيا. الضرر 310
ثالثا – علاقة السببية 312
الفقرة الثانية. المطالبة بوقف أعمال المنافسة غير المشروعة 312
المطلب الثاني الاتفاقات المقيدة للمنافسة 313
الفرع الأول. اتفاقات منع المنافسة 313
أولا. التزام مؤجر العقار التجاري بعدم منافسة المستأجر 314
ثانيا. التزام بائع الأصل التجاري بعدم منافسة المشتري 314
ثالثا. التزام الأجير بعدم منافسة رب العمل 314
الفرع الثاني. الممارسات التحكمية المقيدة للمنافسة 315
الغصن الأول. وضع قانون حرية الأسعار والمنافسة 315
الغصن الثاني. آليات حرية الأسعار والمنافسة 318
الفقرة الأولى. الوسائل المجسدة لحرية المنافسة 318
أولا. حرية الأسعار 318
ثانيا. شفافية ونزاهة العلاقات التجارية بين المهنيين 320
1. ضمان الشفافية 320
2. ضمان النزاهة 320
الفقرة الثانية. منع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 322
أولا. أنواع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 323
1. التواطؤ على عرقلة المنافسة 323
2. الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو لحالة تبعية اقتصادية 324
3. حالات إجازة التواطؤ أو الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن استثناءا 325
ثانيا. سلطات مجلس المنافسة اتجاه الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.. 326
1. دراسة القضية 326
2. التدابير التي يمكن اتخاذها 327

أ ـ الإجراءات التحفظية..... 327
ب ـ الأوامر والغرامات..... 327
الفقرة الثالثة ـ الوقاية من الممارسات المنافية للمنافسة عن طريق مراقبة
عمليات التركيز الاقتصادي 329
أولا ـ عمليات التركيز الاقتصادي وخطورتها على المنافسة 329
ثانيا ـ سلطات المجلس والإدارة تجاه عمليات التركيز الاقتصادي..... 330
الفقرة الرابعة ـ مجلس المنافسة..... 331
أولا ـ اختصاصات المجلس..... 332
1 ـ دراسة الممارسات المنافية للمنافسة وحالات التركيز الاقتصادي..... 333
2 ـ إبداء الرأي بشأن كل ما يتعلق بالمنافسة..... 334
ثانيا ـ تأليف المجلس 335

الفصل الثاني
الملكية الصناعية

..... 337

المبحث الأول ـ تطور نظام حماية الملكية الصناعية..... 337
المطلب الأول ـ تطور النظام الدولي لحماية الملكية الصناعية..... 338
المطلب الثاني ـ تطور القانون المغربي للملكية الصناعية..... 340

المبحث الثاني ـ الحماية القانونية للملكية الصناعية 342
المطلب الأول ـ حماية الحقوق التي تنصب على المبتكرات 342
الفرع الأول ـ براءات الاختراع 342
الغصن الأول ـ تعريف 342
الغصن الثاني ـ شروط الحصول على البراءة..... 343
أولا ـ أن يكون الاختراع جديدا..... 343
ثانيا ـ أن يستلزم الاختراع نشاطا إبداعيا..... 345
ثالثا ـ أن يكون الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي 346

رابعا ـ عدم مخالفة النظام العام أو الآداب العامة 347
الغصن الثالث ـ الحماية القانونية للبراءة..... 348
أولا ـ الحماية الوطنية 348
ثانيا ـ الحماية الدولية للبراءات..... 350
1 ـ حماية البراءات وفق اتفاقية باريس..... 350
2 ـ اتفاقية التعاون الدولي بشأن البراءات (اتفاقية واشنطن) 352
الفرع الثاني ـ تصاميم تشكل الدوائر المندمجة 355
الفرع الثالث ـ الرسوم والنماذج الصناعية 355
فقرة أولى ـ تعريف 355
فقرة ثانية ـ شروط الحصول على الحماية 356
أولا ـ أن يكون الرسم أو النموذج الصناعي متميزا 356
ثانيا ـ أن يكون الرسم أو النموذج الصناعي جديدا 357
ثالثا ـ أن يكون الرسم أو النموذج مجسدا 357
رابعا ـ عدم مخالفة النظام العام أو الآداب العامة 358
فقرة ثالثة ـ الحماية القانونية للرسوم والنماذج 358
أولا ـ الحماية الوطنية 358
ثانيا ـ الحماية الدولية 360
1 ـ حماية الرسوم والنماذج وفق اتفاقية باريس..... 360
2 ـ الإيداع الدولي للرسوم والنماذج وفق معاهدة لاهاي..... 360
المطلب الثاني ـ حماية الشارات المميزة 361
الفرع الأول ـ علامات الصنع أو التجارة أو الخدمة 361
فقرة أولى ـ تعريف 361
فقرة ثانية ـ الشروط المتطلبة في العلامة 363
أولا ـ أن تكون متميزة 363
ثانيا ـ ألا تكون مخالفة للنظام العام أو للآداب العامة 364

فقرة ثالثة ـ الحماية القانونية للعلامة 365
أولا ـ الحماية الوطنية 365
ثانيا ـ الحماية الدولية..... 367
1 ـ حماية العلامة وفق اتفاقية باريس 367
2 ـ الإيداع الدولي للعلامات وفق اتفاقية مدريد 369
الفرع الثاني ـ الاسم التجاري 370
الفرع الثالث ـ الشارات الجغرافية المميزة 371
الفصن الأول ـ التعريف بالشارات الجغرافية المميزة..... 372
الفقرة الأولى ـ تعريفها..... 372
أولا ـ البيانات الجغرافية 372
ثانيا ـ تسميات المنشأ 373
الفقرة الثانية ـ أدوارها الاقتصادية 374
الفصن الثاني ـ الحماية القانونية للشارات الجغرافية المميزة 375
الفقرة الأولى ـ على المستوى الوطني..... 376
أولا ـ الحماية المدنية للشارات الجغرافية المميزة..... 376
1 ـ التصريح ببطلان تسجيل العلامة التي تعتمد شارة جغرافية محمية 376
2 ـ حماية الشارات الجغرافية بواسطة دعوى التزييف..... 376
2 1 ـ أفعال التزييف المنصبة على شارة جغرافية محمية 377
2 2 خصوصية دعوى تزييف البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ..... 377
أ – من يقيم دعوى تزييف الشارة الجغرافية 378
ب ـ استفادة الشارات الجغرافية من آليات مواجهة التزييف..... 378
ج ـ استفادة الشارات الجغرافية من نظام التدابير على الحدود 380
ثانيا ـ الحماية الجنائية للشارات الجغرافية المميزة..... 380
1 ـ منع البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ الكاذبين ومنع تقليدهما 380
2 ـ جزاء البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ الكاذبين 381

الفقرة الثانية ـ على المستوى الدولي 382
أولا ـ حماية تسميات المنشأ وفق اتفاقية لشبونة 382
ثانيا ـ حماية البيانات الجغرافية وفق اتفاقية..... 383
1 ـ مبدأ حماية البيانات الجغرافية..... 383
2 ـ دعم حماية البيانات الجغرافية الخاصة بالخمور..... 384
3 ـ حث الدول على إجراء مفاوضات لدعم حماية الشارات الجغرافية الخاصة بالخمور 385

هذا الكتاب

ثمرة جهد تواصل على امتداد حوالي ثلاثين سنة واكبنا خلالها، بحكم تدريسنا للمادة بكلية الحقوق بفاس، مدونة التجارة الجديدة منذ خطواتها الأولى عندما كانت مجرد مشروع دق باب البرلمان قبل أن تلتحق بها باقي القوانين التجارية الأخرى، وعلى رأسها قانون الشركات، وتنفتح أدرع التشريع المغربي للكل في حركة تجديد بثت ديناميكية هائلة في هذا الفرع الهام من فروع القانون الخاص الذي يراد له أن يلعب دوره كاملا في تفعيل الآلة الاقتصادية المغربية.

من هنا فهذا الكتاب يشكل أداة أساسية للعمل لكلمن يريد التعرف على القوانين التجارية المغربية الجديدة ، ليس في مكوناتها القانونية الصرفة فقطن ولكن في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،.ذلك أننا عملنا من خلال دراستنا لها على ألا نكتفي بالتوقف عند المكونات التقنية لموادها، بل على استقرائها كذلك من خلال مسبباتها والأهداف التي تحكمت في وضعى أحكامها مع مناقشتها وتقييمها انطلاقا من كل ذلك.

نأمل أن يؤدي هذا المؤلف دوره في إغناء الخزانة القانونية المغربي.

المؤلف

مطبعة الأمنية الرباط - 2022

دار الآفاق المغربية
للنشر و التوزيع

الدار البيضاء ـ المغرب
الهاتف : 99-33-83-522-212+
البريد الإلكتروني : daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي : www.daralafak.com

9 789920 765817

130 د.